



نفى الوجود بقسميه عن سواه وإثباته ثم الباعث لهم على أن كتاب الضم والخبر انهم دعوا أنه
لا بد لا هذه من الخبر كما هو الظاهر والمتعارف مع عدم جواز كون المذكو
خبراً عنه أما على تقدير أن يكون الكلمة إلا بمعناها اعني الاستثناء فظم ضرورة
عدم جواز كون المستثنى خبر من المستثنى منه وعلى تقدير عدم الإضاهاة يلزم أن
يكون الاستثناء عن اسم كلمة لا فلا يكون خبراً عنه وإنما على تقدير كونها خبراً
الغير فلا فلها هذا الكون إلا للصفة كما هو المشهور فلا يكون خبراً عنه **البحث**
الثاني متعلق كاذب بلبية بعض الآخر من عدم الإضاهاة يقال إن ذلك
أما بناء على أن المذكو را عني لا مع مدخولها هو الخبر وما بناه على ذلك لا حاجة
للإضافة إلى الخبر أصلاً فإن كان الأول يرد عليه ما قد عرفت في البحث الأول
وإن الجنس مقارن لكل واحد من أفراد فكيف يصدق ح سلب الفرد ع سلب
المغايرة اللهم إلا أن يقال إن ذلك بناءً تضمنين من وإن المفهوم منه أنه انتفى
من هذا الجنس غير هذا الفرد والوجه أن يقال إن المغايرة المنفية هي مغايرة في
الوجود للمغايرة في المفهوم حتى لا يصدق ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بناءً
هذه هو المفهوم مرغى اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها فيكون
محمولاً لا بمعنى اعتبار عدم حصوله فيها أصلاً حتى لا يصح حمل ومتى
تحقق الحمل تحقق عدم المغايرة في الوجود وإن كان الثاني يرد عليه أنه يلزم
أنشاء الحكم والاعتقاد وهو باطل قطعاً ضرورة اقتضاء التوحيد لذلك ولا يبعد
أن يقال إن القول بعدم احتياج لا إلى الخبر لا إلى خبر المركب من لا واسمها عن
العقد وذلك لأن معنى هذا المركب كلاً من على هذا التقدير انتفى هذا الجنس
فاذا قلنا لا رجل إلا ما تم معناه انتفى هذا الجنس في غير هذا الفرد ويجوز شبهة
أن يتركب الكلام من الموحى ولا اسم مالم يسبيل ويرفع بما قيل في التثنية

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR9750

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن تفرد وتعالى وتوحد والصلوة على من هدانا كلمة التوحيد وارشدنا الى ما
فيه من التوحيد **وبعد** فهذه مباحث متعلقة بكلمة التوحيد موهبة على
فيه الاشارة الى المنقول والمعقول والى ما عليه باب المكاشفة والاصول ولعل الناظر
السليم يجد فيها انتظام فرائد منشورة فلما نظمها بيان الاذكياء والمتعلم العليم
يتخذ منها انضمام فوائد منشورة كثيرا ما يثني اليه عنان اذهان الفضلاء والواحد
المطلق هو الموفق للصواب واليه ينتهي الحكم والثواب **البحث الاول** في ما
اليه بعض من اهل المنقول من انه لا بد من تقدير الخبر وهو ان يقال المقدار اما ان يكون
من الامور العامة كالوجود والامكان وما يراد بها واما ان يكون من الامور الخاصة
مثل ان الخلق وغيرها مما يناسب لمقام فان كان الاول يلزم احد الامرين اما عدم
اثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي واما عدم تنزيهه عن امكان الشركة ضرورة
استلزام الاول تقدير اضرار العام كالامكان ولزوم التنازع في تقدير اضرار
الخاص كالوجود نفسه لا صحة وامكانه ولا شك انك لا منهم معتبر في التوحيد
وانك ان اتاني يدعي ان الدال عليه متنفذ او خفي ولا يثني عليه ومنه يظهر عدم
جواز ان المضمحل هو الوجود المقيد بالفعل والامكان حتى يكون مفاد هذه الكلمة

البحث الثالث في ان نفى الجنس هل له معنى ام لا قد يقال جازم النظر بحكم بان
 نفى الماهية لنفسها بدون اعتبار الوجود والتضا فذهب كنفى السواد نفسه لا نفى وجوده عنه
 بعيد فكم ان جعل الشيء باعتبار الوجود اذ لا معنى لجعل الشيء وتفسيره نفسه
 فكذلك لثقله ورفعها ايضا باعتبار رفع الوجود عنه ولا يبعد ان يقال ان علتها
 الخبر على تقدير كونه وجودا هو هذا واما دقيق النظر فقد يحكم بخلاف ذلك
 لان الماهية باعتبار نفسها وذلك لان التضاها بالوجود ولا يكون باعتبار التضاها
 ذلك الاتصاف بالوجود الى ما يتناهي فلا بد من الانتهاء الى اتصاف منتف
 نفسه لا باعتبار اتصافه بالوجود دفعا للتسلسل فتدبر **البحث الرابع**
 هو انه اذا كانت هذه الكلمة لنفى الجنس وكانت الامع دخولها تابعة
 لاسمها فكان الحكم معتبرا في ذلك المركب فهو من اي قسم من اقسام القضية
 يقال انه اذا كان مضمونه ان هذا الجنس منتف فيما عدا الفرد كان قضية شخصية
 لها لازم هو قضية كلية وهو قولنا يعتبر في سوى هذا الفرد فهو منتف ولا استبعادا
 في شيء من اللازم والملازم ولزم واحد هما للاخر غير لزوم الكلية المذكورة
 للشخصية المذكورة **البحث الخامس** في هذه الكلمة الطبيعة هل
 يحتمل التوحيد ام لا على مذهب ارباب الكاشفة القائلين بان التوحيد تنزيه
 الوجود والبحث عن الشراكة في الوجود لا عن الشراكة في خصوص صفة الالهية
 مع جواز الشراكة في الوجود قالوا كلما يشتمل ايجة الوجود فهو الحق عارية عند
 الغير فيجب ردّها الى الكما حجة يصح التوحيد ويبقى الحق واحدا قلنا بل يحتمل
 ذلك فانه اذا كانت كلمة الا بمعنى الغين بك لا عن الاله المنفى كانت المنفى
 في حقيقة موجها الى الغير وسد الغير مطلقا توحيدا حقيقيا عندهم لا يقال
 لا يفيد هذه العبارة التوحيد بالمعنى الاخر لا بالقول يمكن ذلك بان جعل

مثل ما يدل من انه قائم مقام ادعاء الشرف العلامة قدوس رح قد صرح في بيان
 ما نقله من بني قيم من عدم اثباته خبر لا هذه بانه يحتمل ان يكون مرادهم بذلك
 عدم احتياج عدمهم الى الخبر على ان المفهوم منه كما ذكرنا انما النفي هذا الجنس فان قيل
 الاعلى هذا التقدير اعني على تقدير عدم الاحتياج الى الخبر بناء ما ذكرنا ان يكون الاستثناء
 كما لم يعمى العبرتنا هي معنى الغير لا محالة لكونها بمعنى الاستثناء لا لما قد يتوهم التنا
 بناء على ان سلب الجنس عن كلمة فرد فردينا في اثباته لواحد من افراده وهذا كما قيل في
 الاستثناء المنفي فان قيل القائل ما جاء القوم الا يزيد يوم التناقض ضرورة وجوب شمول القوم
 المنفي عنهم الفعل لا بل للثبته هو له فانه مدحج بما وقع به ذلك عن الاستثناء واختياره
 بخلاف الائمة وشيخ الاسلام من ان الاستثناء مقدم في الاعتبار على نسبت الفعل
 المنفي المستثنى منه ان يفهم هذا ايضا الجنس الخارج عن هذا الفرد مستثنى في ضمن جملة
 عداؤه لما قد يتوهم عدم تناول الجنس المنفي لما هو بعينه وهو شرط للاستثناء
 لما قد عرف من الفرق بين الجنس بدونه اعتبار حصوله في افراد وبيده مع اعتبار
 حصوله فيها بل لا قالوا كانت للاستثناء ما افاد الكلام للتوحيد وذلك لانه يكون
 حاصله ان هذا الجنس على تقدير عدم دخول هذا الفرد فيصف فيه فهم من عدم
 افتناء افراده خيرا عن ذلك الفرد فالتوحيد فالواجب جملة على معنى الغيرة
 تالفة لمحل اسم لا عنده لصفة كما في قول الشاعر في كل اخ مضار فداخوة لعمري اميك
 الا الفرق كان فان قوله الا الفرق كان الصفة لكل اخ و انت تعرف ما ذكرنا في التبيين
 ان من قال من المحققين ان للضامة خلافا فيما انه هل يضم للاخير مثل الوجود او لا
 ان يوجد الا قصده لاشارة الى ما ذكرناه ومدار هذا الخلاف احتياجه اليه
 او كون المذكور بعد الاخير و تابعا لاسم لا خبرا بناء على ان يزعم عدم اختصاص
 الا بصفة الصفة وتعرف منه ايضا ان المختار ما هو من هذين المذهبين فلا تفعل

كل ما في غير ما لا يمان عن الخطأ والنبين لا كلام الرحمان ولا سنان
 شفق على وجه من النبيا فلذا يقع الخطأ والسهر من المجتهد في
 بعض الايمان فكيف حال غيرهم من الناس في كل حين واوان وير الله
 التوفيق وبسببه ازمة التحقيق قال مولانا جلال الدين محمد الدواني
البكت الاول فيما ذهب اليه بعض من اهل المعقول من انه لا بد فيهما من
 تقدير الجبر وهو ان يقال للتقدير اما ان يكون من الامور العامة كالوجود
 والامكان وما يراد فهما واما ان يكون من الامور الخاصة مثل لما والخلق
 وغيره كما لا يناسب المقام فان كان الاول يلزم احدا لا من ايا عدم
 اثبات الوجود ما يفعل للواحد الحقيقة واما عدم تنزيهه عن امكان
 الشك في ضرورة لزوم الام لا اول على تقدير اضمار العام كالامكان ولزوم الام
 لنا على تقدير اضمار الخاص كالوجود نفسه لا صحة وامكانه ولا ثبات
 كلاهما معبر في التوحيد اقول يمكن الجواب باختيار تقدير اضمار
 العام كالامكان وما قيل على هذا التقدير من عدم اثبات الوجود بالفعل
 للواحد الحقيقي فمدفوع بان اثبات الامكان يستلزم وجوده بناء على ما ذكره
 القاضي في تفسيره في اية الكرسي بقوله وكل ما يصح له فهو واجبا نزول
 عن القوة والامكان وما ذكره مولانا عصام الدين في حاشية التفسير
 البيضاوي من ان قوله وكل ما يصح له فهو واجب دفع لما توهم من تعريف
 بما يصح ان يعلم ويقدر من امكان الزوال لعدم القدرة عند تفتن
 الوجه بصحة تقدير بصره ان يوجب في قوله لا اله الا هو وبارك تبارك
 اضمار الخاص كالوجود نفسه وما اورد عليه من عدم تنزيهه عن امكان
 فغير وارد لان نفي وجوده من غير استلزام نفي امكانه لانه لو كان في كنهنا

سبب اعز عليه في صفة الالهية لا مطلقا او حمل الاعلى الصفة لا على المبدل
وهذا هو اول مرتبة من مراتب التوحيد وهو المسمى بالتوحيد العاملة والمرتبة
الثانية توحيد الخاص والمرتبة الثالثة توحيد خاص الخاص اما توحيد العام
فهو التوحيد الظاهري البجلي الذي هو نفى الشرك الاعظم بالاستدلال مثل
يقال لو كان فيهم ما الهة الا الله لقصدنا لكهما ما فسدنا فليس فيهما
الهة غير الله واما توحيد خاص الخاص فهو توحيد المتفلسفة اذ لا وابدأ قالوا
هذا هو التوحيد حقيقة بخلاف المرتبتين الاولى والثانية المشار من قال من العارفين
توحيد اياه توحيد ربنا اشرح صدورنا وادخلنا في زمرة الموحدين ولا نجعلنا
في سلك الفاروقين ثم تمت الرسالة المنسوبة الى الحق الذي وافق تحقيق التوحيد والله لا يوفق
الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وكبره يقول احقر عباد الله القوي
محمد كذا بن محمد محقق السوء هري انه لما كان نظم ما قيل في كذا التوحيد
من انفع المستمات وجمع الغواصين في تحقيقها من اهم المهمات فامر بذلك حلا
للتشكلا ومنهم المعتضد لامرنا جلال الدين محمد الدواني مؤلفا المختصر والمفصل
التركيبا والتدقيقا جامع التصريح لجميع المضمرة والمقتضا او شرهما ايضا طائفة
من الفضلاء واشتغل عليها شذوذة من العلماء الذين شروهم مع مختصرة ليست
وافية لتعلمها بل التشكوك واردة على ان تقاديرها فاردت ان اخرج
الطلاب من ردو الخلد في من توبها تفتيد بر دقلوب اولى الابصار وتغير
تزيد شرو صدور رذوى الاعتبار سائلا من الله الكثرة املا من
الطفه العقيم ان يجعله سببا للوصول الى جنات النعيم والما مول من الاملا
الاعتيان والمسئول من المشارين بالبيان ان يقبلوا قولي من عشرين ويقيموا

في الخارج عن مفهوم واجب المتصور في الذهن ولا حيز فيه فلا يلزم الاشكال
 انتهى وقد اجاب بعض الفضلاء عن لزوم عدم تنزيهه عن امكان الشركة
 على تقدير اضرار الوجود بان الموجود المقدر المختلف فيه بين الضات ليس
 المراد به ما هو مصطلح الحكماء والمتكلمين بل اهل التحقيق ومطوئية
 لنفس الامر وكذا الوجود والمقدر في متعلقات الظروف يدل عليه صرح
 به الرضائي حيث قال ينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي ما
 لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل فيكون الطرف والا عليه انتهى وليس
 بعض الافعال وجود بالمعنى المصطلح كما لا يخفى ومما يؤيد ما قلنا ما
 قالوا ان تقدير الوجود للدلالة النفي عليه اذ النفي لا يختص بسلب الوجود
 بالمعنى المذكور كما يقال لا امكان لشريك الباري او انتفى مكانه فانه
 ليس المراد سلب الوجود عن الامكان بل عدم تحقيقه ومطوئية لنفس الامر
 يقال هذا موجود ومتحقق يعني من الامور الموافقة لما في نفس الامر
 من عين اعتبار معتبر وفرض فارض كذا يفهم من قول المحقق لتتأنا في
 المطول في مباحث الاسناد الجزئي اذا عرفت هذا فالكلالة على فهم مختار
 لنفس الامر عن غيره تعالى ولا يخفى ان هذا المعنى يلع وعلى هذا لم يكن الكلمة
 قاصرة عن نفي مكان الغيرة تعالى اذ لو كان مكانا مظهر فالنفس الامر قد
 حكم بانقائه انتهى بقوله تقدير الوجود للدلالة النفي عليه نظرا لان النفي المستفاد
 من لا اقضائه الجبر رفع الوجود الذي هو الباطنة بين البسند والمسند اليه
 سواء كان ظرفا لك الوجود الباطني الوجود المحملي كما في لا الوجود او غيره
 كما في لا رجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون قرينة على
 تقدير موجود كذا في حاشية مكي ناصب الحكماء قامة الله تعالى في جناب النعيم

كان واجبا بناء على القول السابق وبهذا الوجه ان دفع ترديد بعض الناطق حيث
 قال فان قيل الوجود والمنفى المقدر في هذا الكلام ان اريد به الوجود الواجب
 لا يكون هذا الكلام نفيا للوجود والمثبت في المستثنى الوجود والممكن يلزم في المستثنى
 اثباته كذلك فلا يكون متعرضا لاثبات تقدم قيل المنفى في هذا الكلام مطلق الوجود
 والمنفى في المستثنى الوجود المطلق المنفى اذ الحقيقة لا استثناء يثبت في ضمن
 جزئي وقد تعلق ذلك الجزئي بالدليل كدلالة العقل على تعيين كونه واجبا للوجود
 ودلالة قاعدته على المطلق من كل شيء ينصرف على الكمال منه كما عرفت
 فكل ملوك على فهو خير له لا يعق المكاتب لمقتضاهن للملك فيه وفيه تحوير
 رتبة انه لا يتناول الرتبة العليا لمقتضاها فالكمال هو هذا الوجود الواجب الوجود
 الممكن بخطه عنه لانه ناقص مسبوق بالعدم فتبناه وله المطلق فان قيل اذا كان المراد
 بالوجود لما اخذ في الجزء مطلق الوجود فحق ان اريد به الوجود الواقع مسندا اليه
 الممكن الوجود او واجب الوجود او اعم منهما فان اريد به الوجود الممكن الوجود لم
 كون المستثنى داخل فيه وهو باطل ايضا لا يلزم ح انتفاء الوجود الواجب الوجود
 فلا يكون توجيها وان اريد به الوجود الواجب الوجود من نفي الوجود على واجب الوجود
 وهذا الكافي الوجود عن الموجود وهو باطل ايضا لا يلزم منه انتفاء وجود الوجود الممكن
 فلا يكون توجيها وان اريد به اعم منهما يثبت نفي الوجود عن مطلق الوجود
 او ممكنا فيلزم نفي الوجود عن واجب الوجود وقيل ان اراد به الوجود مطلقا وجبا
 او ممكنا فيلزم نفي الوجود عن مطلق الوجود وجبا او ممكنا ولا يلزم المحال وهو
 نفي الوجود عن الوجود عن الواجب الوجود لان هذه انقضائية ذهنية الموضوع لا خارج
 لعدم وجود الغير لله في الخارج ولا حقيقة لا اختصاصها بالافراد الممكنة
 وانقضائية ذهنية تستدعي تصور الموضوع لا خارجية لعدم وجود الغير لله

إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره
بالاستثناء المقتضى انتهى ونحظر الضم بالبال ذي الاختلال لا قاتلة ما ذهب
المحنة جواب هو شفاء العليل ورواء الغليل وهذا ليس هو السبيل ولا
يبقى فيه محل المقال والقليل هو ان المحكم لو جرد تعالى في كلمة التوحيد
مستفاد من الاستثناء صريحة ان لفظ المحلالة علم للمذات الواجب التوجه
المستحتم بجميع الصفات الكمال ومن جعلتها الوجود فكان واغفل
مذهب هذه الجمعية لانه من جهة ان الاستثناء فيه حكمان مختلفان بالتفريق والاشارة
حتى يلزم ما اختاره بنحو الامثلة وفاق ما ذهب اليه المشافعية فان وكنت
الحققين الذين يعرفون الرجال بالاقوال لا الاقوال قال صلى الله عليه وآله وان
كان الثاني يرد عليه ان الدال عليه منتهى او حفي لا يثبت عليه منه يظهر
جواز ان المضمحل الوجود للقيد بالفعل والامكان حتى يكون مفاد هذه الكلمة
لفي الوجوه بقسميه غير متساوية واثباته له ثم الباعث لهم على تركها بانهم
الجبر لفظه زعموا انه لا بد للاهل من الحزن كما هو الله ارفع مع ذلك
كون المذكور جبراً ما علمت ان يكون كلمة لا بمعنى حافظ ضرورة عدم
جواز كون المستثنى خبراً عن المستثنى منه اقول اي على تقدير اضطراره بان
يكون المستثنى منه مضمحل لمقدار ان تقديره لا الاحد الا الله فلا خلاف المستثنى
منه واحد المستثنى مقامه فيكون المستثنى خبراً عن المستثنى منه كان المستثنى
منسوبة والمستثنى منه فقط منسوبة اليه والحال ان المنسوب اليه مجموع المستثنى
منه مع الا والمستثنى ولا لزوم التناقض كما يشعر به عبارة الرضى
حيث قال ما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجوب

بن القصة على تقدير ما قال الحق جلال الدين محمد في رسالته ان جلوس النظر
 يحكم بان التقى لما هية بنفسها بدون امتياز الوجود ^{بأنه} كفى السود
 نفسه لا فوجوده عليه بعيد فكما ان جعل الشيء باعتبار الوجود اذ لا معنى لجعل
 للشيء او تعبيرة لنفسه فكذلك نفسه رفعه ايضا باعتبار رفع الوجود عند انتهى قال
 كشاف الدقائق بالتعيين مكي ناصح صام الدين في حاشية للتفسير البيضاوي في اية
 الكرمي كتب ان مجتري في هذا البحث رسالته في غائبة الا بخار و بالغمي الاستغناء
 عن الخبر وما راينا احدا الا وهو في تعقله تحيز وقد هذا ان الله الى ذلك الخبير
 فنقول لك فضل الاله الاله الى قولنا انما الاله هو لظهور لك انك كما لا تحتاج في ما
 الاله هو الى الخبر لا تحتاج فيه اذ المعنى احدا صكايه الاله هو هو فلما دخل لا
 ولا قد ام الخبر واخر المستدرك والقلب المسند والمسند اليه ولا يعجل ان يقتصر
 بعد القدر من يلق بخطابنا انتهى كرامه لا يخفى ان هذا التوجيه السبيل وقع
 لا يرد مشهور يرد على تقدير الخبر فافهم فانقلت في الجواب بار كتاب التقديرين
 اعتراف لما ذهب اليه الشافعية من ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس خلافا
 بالخفية فافهم يقولون انه تكلم بالباقي بعد الشئ فيه حكم واحد على المستثنى منه
 بعد الاخراج والمستثنى في حكم السكوت عنه فخلو هذا يدانه ينبغي ان يجعل
 التقدير الاول الكلمة صراحة عن ابيات الامكان له تعالى وان يجعلها
 الثاني قاصرة عن اثبات الوجود له تعالى ايضا كما لا يخفى قلت ان ما ذكره
 العلماء الخفية من انه تكلم بالباقي بعد الشئ الخ فخص الاستثناء المحض في
 مالا يكون محتملا للبدل فحاصل الجواب ان الاستثناء ان كان محتملا لا فحينه
 حكمان مختلفان بالنفي واثبات ولا تحكم واحد على المستثنى منه واليه اشار
 عبد الغفور فقال في الحاشية للفتاوى الصائبة في بحث البدل حيث قال

ومثل هذه الموضع ضعيف على ما تقر في النجاشية انتهى بشرط انهما بمعنى الاستثناء
وهو دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين فتحقق في ما نحن فيه لان اسم
لا ابني تضمنه من الاستغراقية نص في لغة الجنس لان قولك لا رجل
بمنزلة لا رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاءني من رجل
نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار
بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل
في الدار بالفقر رجلان بل وما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا
التنصيص على الاستغراق ضمنوا ان كرامة معنى من ينسبها كذا في الرضى وما
ذكره من الباعث على كون الاستغراق بمعنى العن من الهالو كانت للاستثناء لما افاد
السلام التوحيد وذلك لانه يكون حاصله ان هذا الجنس على تقدير
عدم دخول هذا الفرد في مقتضى فيه عدم انتفاءه في افراد غير خارج
عنها ذلك الفرد ذلك الفرد تان التوحيد قد فزع بما ذكره سابقا في دفع
التناقض من ان الاستثناء مقادير لا اعتبار على نسبة الفعل المنتهى الى
المستثنى عنه وهو ان ههنا ايضا الجنس الخارج عنه هذا الفرد منتف في ضمن
كل فاعلمه وذلك لان انتفاء الجنس في جميع الافراد وثبوت في الفرد
الخاص يدل دلالة ظاهرة على عدم انتفاءه في افراد غير خارج عنها
ذلك الفرد ليس مفهومه فلا ينافي التوحيد وما ذكره لاحقا في البحث
الرابع من انه اذا كان مضمونه ان هذا الجنس منتف في ما عداه هذا الفرد
قضية شخصية لها لانه هو قضية كلية وهو قولنا كل ما يعتبر فردا سوى
هنا الفرد منتف في جميعه الى غير ان قوله كل ما يعتبر فردا سوى هذا الفرد لا دلالة
قطعا فلو كان عدم انتفاءه في افراد غير خارج عنها ذلك الفرد مفهومه

هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد من اذن من حصول الدخول والى مخرج قبل النسبة
فلا تناقض وانما قلنا على تقدير اطمارة بقرينة ما بعدة وهو على تقدير عدم العلم
بمخرج نحو لما في التلويع ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغاً واقفاً موقع الخبر لان
المعنى على نفي الوجود عن الالهية سوى الله تعالى على نفي صفة الىه عن كل
ليس مطلوب وانما المطلوب نفي وجود غيره تعالى وان كان الفيان متلار
لان التوحيد هو بيان وجوده ونفي وجود غيره عن الالهية حيث قال في التلويع
قدرت نفي الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت هذا
الخطاء للمشركين في اعتقاد تعدد الالهية في الوجود لان القرينة وهي نفي الجسد
انما يدل على الوجود دون الامكان لان التوحيد هو بيان وجوده ونفي
غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ان الله تعالى لا يخفى ان ما ذكر
من التوضيح بدفع ما قال في التلويع فاستظهر منه **قال** مكي بن علي تقدير صدر
الاختصار يلزم ان يكون الاستثناء عن اسم كلمة لا فلا يكون خبراً عنه **اقول**
لما ذكرناه على هذا التقدير يكون بدلاً عنه ظروفاً خبرياً للضمان مكوّن تالفاً
تابع في حالة واحدة وهو غير جائز **قال** مكي بن علي فالتكلمة الالهية في هذا التقدير
اعنى على تقدير عدم الاحتياج الى الخبر بناء على ما ذكرنا اما ان يكون بمعنى
الاستثناء واما ان يكون بمعنى الغير قلنا هي بمعنى العنصر ولا محال لكونها بمعنى
الاستثناء **الحق اقول** هي بمعنى ما اعنى الاستثناء ولا مجال لكونها بمعنى
اذ شرط كونها بمعنى الغير وهو كونها تابعة لجمع منكر غير محصور مفقود
ولذا اول مولا ناعبد الله المقلب بالليب عبارة التلويع في حاشية عليه السلام
ههنا يدل بقوله اي المستثنى لا كما اتواهم من ظاهري ان البديل هو لفظ
بمعنى غير الا انهم اطلقوا على الله محجاً لكونها معرباً بلعرباً به لان حمل الا

انما يجوز الابدال على لفظ السمو وخبر المذكورين لان اعمالهما فيها بعد
ليقتضي بقاء نفيها بعدها اذ لا تعمدان الا المنفى ومحجى الا يقتضى نزول النفي
نفيها بعدها فيلزم التناقض فالقول يستفاد من اختيار البديل في جواز النفي
على الاستثناء كما هو المقرر عندهم من الظلالطة فهل يجوز فيما نحن فيه
ام لا قلت المشهور انه ممتنع لانه يوم الحمل على الابدال من اللفظ وهو ممتنع
كما سبق تقريره لكن يستفاد من كلام غانة التحقيق جواز مع الضعف
حيث قال فان قيل لم يضعف الضعف في الا لا الله مع انه مستثنى بعد كلام
غيره من ذلك للمستثنى من قبل لانه وجه ممتنع هو الابدال من لفظه وانما
امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي ثابت فلما ابدل من اللفظ يلزم
عمل لا في اثبات وكذا من كلام المولى شهاب الدين في ارشاده حيث صرح
ولم يضعف اى لضبط المستثنى في صورة اختيار البديل في تركيبه ولا اله
الا الله ولا وجه لضغفه الا توهم الابدال من اللفظ وكذا من كلام المبرور
مولى ناعبد الغفور واضعف منه اى من لا احد في الا عموم في الضبط يصيب
لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده
قال الطر والعظيم والتمقام الجسيم ولا ناعبد الحكيم رحم في حاشية ان قوله
واضعف بشعر الجواز الضبط في الجملة لكن المشهور امتناعه لانه الابدال من
صالح القريب لا سمي التبتية وهو كفر وبديع وبين التوحيد تناقض ولعل
وجه اى وجه جواز الضبط في الجملة ان البديل مجموع الا الله الا انه اعراب الجزء
الخبر لعدم تحمل خبر الاول الاعراب لا يتوجه النفي اليه فلا كفر ولا تناقض وقال ايضا
في بحث الاستثناء قال تغلب كيف يكن بكذا ولا اول مخالف للثاني في النفي ولا يحيا
والجواز لا يمنع مع الحرف المقضى لما في كما جاز في الصفة فخرت راجعة

لما كان هذا اللازم لازماً له اذ على هذا التقدير لا يصدق ان كل ما يعتبر فرداً هو
 هذا الفرد منتف والملازم باطل والملازم ومثله واليضالوكان عدم انتفائه في الفرد
 غير خارج عنها وذلك الفرد مفهوماً من ذلك الاستثناء للزم ان لا يكون شيئاً
 من صور الاستثناء صحيحاً بل يكون كلمة الا في جميع صورية صفة بمعنى غير والاشارة
 باطل والمقدم مثله **قال** المحقق جلال الدين محمد الدواني ومما كان هذا
 الخلاف عدم احتياجه لاهذه الخبر واحتياجه اليه وصحة كون الاستثناء
 وعدم صحته وتعرف منه ايضا ان مختار ما هو من هذين المذهبين فلا تفعل ^{في المختار}
 عبد المحقق من ان لاهذه لا يحتاج الى الخبر اذ على هذا التقدير احتياجه اليه
 يرذ الشك ^{في} كالتى سبقت كرها وتعسر بل تعذر دفعها بما تلونا عليك انما
 باسرها ولم يبق ثمة بل اثر منها اذ اعرفت هذا فالان اشرع في حل تركيه
اقول لا تنفى الجنس الى اسمها مبني على الفتح كونه مفرداً ولفظ الله بدل
 من اسم لانه المختار فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه
 حيث يكون غير ^{في جملة} فضله بخلاف ما اذا كان منصوباً على الاستثناء وفيه
 ان البدل لا يستلزم ان يكون غير فضله ليجوز ان يكون بدلاً من الفضلة ولا بد
 من الفضلة فضله كذا قيل قلت ان المراد ان البدل يكون غير فضلة في الجملة
 بخلاف الاستثناء فانه لا يكون غير فضلة اصلاً فالمقضية الموجبة المطلقة
 عامة والسالبة دائمة مطلقة محمول على موضع المستثنى منه لانه اذا تعذر
 البدل على اللفظ فعمل الموضع مثل احد فيها الا عموماً بل بدل المستثنى في المثال
 المذكور من لفظ احد كانت لا عامة في البدل المضرب فكذا فيما يخبر فيه
 لما تقر بين البدل بتكرير العامل حقيقة او حكماً فخر يلزم كون البدل داخل تحت
 النفي وهو كفر مناف للتوحيد اعاد بلفظه عنه قال في الرضى ولنا ان تقول انما

هكذا لا اعتبار فيضمير يرا دابدل البعض منه بلا هيبة ما استمر خاطر القارئ فوجد
في حاشية مولانا عصام الدين بعد بوجه من الزمان للتفسير البصراوي ما أورده
اذ كنز ما درجت في هذه الرسالة وهو ما ذكره البصراوي لقول
عالم كماله منه اسمه المسيح عيسى بن مريم بقوله وينافي تعبد الخبز افراد
البتناء فانه اسم جنس يطلق مضاف من انه ان كان سدا وقع التناهي على كونه
اسم جنس يطلق على القليل والكثير كالتبر هو ليس كذلك بل مثل رجل
وان كان على كونه اسم جنس مضاف عنك على جعل تعريف الاضافة
للاستغراق فيه ان الاستغراق بمعنى كل فرد من المتعدد عليه على
منبيل البديل ولا على سبيل الاشتمال ونحو ما يوجه به ان يقال حمل المتعدد
على مجموع تضمنه الاستغراق بمعنى كل واحد على قوله تعالى وما
من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم فتأمل
اذا عرفت هذا فاعلم انه لا تفرقة في المعنى بين البديل والضبط الاستثناء
الا ان الفقهاء قالوا اذا قلنا على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا للنسبة
لان معنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد او اقل تسعة بالرفع
على البديل يلزم ان تسعة لان المعنى ماله على تسعة وفي الفرق لا البديل والضبط
على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا محققا في القوم لا يلبس
او زيدوا ان هو كذلك على مذهب الى خيفة رج وهو ان الاستثناء من السنن
موجبا تمسكا بخولا صولة بفتح الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صيغة
لجواز اختلال ما شرحتها كان عليهما ان لا في البديل والنصب على استثناء
اذا كلاهما استثناء بالخلة فلا ادري صحتها قالوا كذا في الرضي لكن
قال كشاف المحققين مولانا عصام الدين في شرحه كافي قال الرضي

جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل والآ عراب على الاسم كذلك
تجعل في نحو ما جاءني القيم لا زيد قولنا لا زيد بل لا ولا عراب على الاسم كذا في
الرضى وهذا يجعل الاشكال الذي اورد انه لا يصح تصرف البديل عليه
لانه مقصور بالنسبة دون متبوعه وهذا كلنا النسبتين مقصورتان انما هي فليقل
لو كان بكذا لكان بدل البعض وقد شرط فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير هذا
قبل بدل البعض اذا كان بعد لام بشرط فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادته
الله المستثنى بعض المستثنى منه قال صاحب فائدة التحقيق ويحتاج البديل الى بدل البعض اذا
البديل بعد الا لا يكون الا كذا كذا وقال مولانا عبد الغفور رحم اراد بدل البعض
من الكل وقال ايضا مولانا عبد الله المقلب بالليث حاشية على التلويح في حل
الكلمة الطيبة ان المراد من البديل بدل البعض **اقول** يرد على الكل ان تعبر
ليس بصادق عليه اذ هو معروف بان مدلوله جنس مدلول مبدل منه والله في كلمة
الشريعة ليس جنس من اله بل جنس الله فيكون البديل الكل اذا بدل الاخص اقل
ابدال الاخص من الاعمي يكون بدل الكل علما ذكره مولانا عصام الدين
وحاشية للتفسير ايضا وهي قوله تعالى وان تبوءوا في انفسكم او تحقوا آه
الان يتكلف في يقال ان المبدل منكرة وقعت في النفي فيكون معنى الالهة
فيكونه بدل البعض من الكل صحيح بلا ريبه قلت بما الباعث على ارتكاب هذا
التكلف ترك التوجيه بلا التكليف وتصف اذ اعرفت تقرير السؤال فلتصنع الى
الجواب **فاقول** ان الباحث على ارتكاب هذا التكلف ان الله في كلمة
الشرقية وقع مستثنى وهو معروف لانه المحرر من المتعدد لفظا وتقديرًا ولله الدال
فيها وان كان مستغفرا بمعنى كل فعل لكنه ليس بمتعدد لانه مفرد والا فرادينا والمتعدد
فوجب المصير الى التاويل ان ذلك مفرد المستغفر متضمن للمعنى مع فيكون متعديا

في عرفنا نظرنا ان الدليل ايضا ولا ادري ما صحت قولهم **اقول** كلامهم في ثبوت
 لمتنا بة واثرت في ثبوت الفضايلة وهو ان المختار في جواب من قال لي عليك عشرة
 لا تسعة مائة عشرة الا تسعة بالضم في الرفع مرجح وانما يتبع الرفع لولم يكن جوابا
 الطاهر من الضم كونه رد الكلامية فيكون دفعا لما ادعاه وما ادعاه واحد من العشرة
 فيكون الكلام انفي لوجه لا لاثبات التسعة واما الرفع فظاهر فيه انه ليس ك
 الخطاب بل استيناف كلامه فيكون لاثبات التسعة انتفي والقاضل ^{الضام} المحال
 نقل الجواب عن هذا الاعتراف في حاشية على التلويح حيث قال ويمكن ان يدفع
 بما ذكره بعض الفضلاء من ان الاصل في الكلام لاثبات وانفي اكار
 عليه فاذا قلت لا تسعة بالضم لمثبت كانا قلت له على عشرة الا تسعة و
 يصير المعنى ان عليك واحد فاذا دخل النفي كان بغض ليس له واحد فلا يلزم مك شي عكسا
 صحوبه واما اذا قلت لا تسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الا
 انت والنفي اخذ في الكلام بعده فوجب المحل على المدل من النفي ويكون المعنى
 كما قالوا ليس له على الا تسعة والاستثناء من النفي اثبات فيصير ما قالوا فاحفظه
 ولا تلفظ فانه مما اراق فيه غير واحد وصار لفظة لكل وارده وهذا ما كتبنا
 على تفسير كلمة التوحيد مع الاعتراف بالمقصود في الصناعة والادارة وتسئل
 الله العصمة من الضلالة والغواية وله الحمد في البداء والنهاية وقد كان الشروع
 والفراغ في العشرة المتوسطة من شهر رمضان المبارك سنة ثلث واربعين ومائة والف

من المحبة النبوية على افضل الصلوة والسلام
الحمد لله وكنت لله كما ان هردوسا له تحقير كماله
طيه اغني لا اله الا الله محمد رسول الله نبي طهرت

CALL No. { ۲۹۷۵۴۰۱ } ACC. No. ۹۷۵.

AUTHOR _____

TITLE _____ المذاهب الفقهية الروافضة

MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY



MAULANA AZAD LIBRARY ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.